



أحداث
واخبار

قمة مجلس التعاون .. نجاح مت



في الفترة من ٦ - ٩ من شهر جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٦ - ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ م عقدت في الرياض الدورة الثامنة لمؤتمر القمة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود . وقد عقدت جلسات مغلقة وأخرى مفتوحة شارك فيها أعضاء الوفود المشاركة ، وذلك على مدى الأيام الأربعة ، كما قام القادة بافتتاح المبنى الجديد للامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بالرياض ، الذي تكلفت المملكة ببنائه .

وفي الجلسة الختامية من بعد ظهر يوم الثلاثاء ٩ / ٥ / ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٩ / ١٢ / ١٩٨٧ م عقد القادة الجلسة الختامية للدورة ، بدأها رئيس الدورة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز المفدى بكلمة ضافية ، تلي بعدها البيان الختامي .

استعراض شامل لمسيرة التعاون

وقد استعرض المجلس الأعلى مسيرة التعاون بين الأعضاء في المجالات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية ، كما استعرض تطور الحرب العراقية الإيرانية وتطور الوضع في الخليج وتطور الوضع العربي والقضية الفلسطينية .

في مجال التنسيق والتعاون

وفي مجال التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء عبر المجلس الأعلى عن ارتياحه للمرحلة التي قطعها مجلس التعاون في هذا الشأن من أجل خير المواطن ورفاهيته تجسيدا للروح التي قام من أجلها هذا المجلس .

وفيما يتعلق بالوضع في

منطقة الخليج

تدارس المجلس تطورات الحرب العراقية - الإيرانية وما

الله وراعته عقد الدورة الثامنة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الرياض في الفترة من ٦ الى ٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٦ الى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ م بحضور أصحاب الجلالة والسمو .

صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .

صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، أمير دولة البحرين .

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ، ملك المملكة العربية السعودية .

صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد ، سلطان عمان .

صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ، أمير دولة قطر .

صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح ، أمير دولة الكويت .

الأمين العام يتلو البيان الختامي

تلا الأمين العام مجلس التعاون السيد عبدالله بشارة ، البيان الختامي للمؤتمر .. وفيما يلي نصه :

بسم الله الرحمن الرحيم
البيان الختامي

للدورة الثامنة للمجلس الأعلى لدول
مجلس التعاون

المملكة العربية السعودية - الرياض

٦ الى ٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ

٢٦ الى ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ م

تلبية لدعوة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية تم بعون
٤ التحضيرية جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ - فبراير ١٩٨٨ م

واصل وتأکید للتضامن العربي الشامل



وأكد تصميمه على تعزيز التضامن العربي الفعال والعمل على تجنب كل ما من شأنه اعاققة المسيرة العربية ومجابهة كافة التحديات التي تعترضها ، كما أكد على ضرورة تسوية كافة الخلافات العربية في اطار من الاخوة والتفاهم وعن طريق الحوار البناء حفاظا على وحدة الصف وسعيًا لحشد الطاقات والامكانيات العربية جميعا في خدمة المعركة الاساسية التي تخوضها الأمة العربية في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخها .

تطورات القضية الفلسطينية

ويبحث المجلس الأعلى تطورات القضية الفلسطينية والأوضاع الناجمة عن استمرار الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية في ضوء قرارات مؤتمرات القمة العربية وفي هذا الصدد أشاد المجلس بالانتفاضة الشعبية الفلسطينية في الأراضي المحتلة ضد العدو ومشايخه الاستيطانية وانتهاكاته المستمرة لحرمة الأماكن المقدسة في فلسطين واستنكر اجراءات القمع والبطش التي يتوارسها العدو ضد الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة ولاحظ باكبار ان المقاومة الباسلة والصمود الصلب اللذين يديهما الشعب الفلسطيني الرزاح تحت الاحتلال هما دليل قاطع على رفض هذا الشعب العربي المناضل لسياسة الأمر الواقع التي يحاول العدو الصهيوني فرضها وعلى تمسكه الثابت والمشروع في تقرير مصيره محافظا على شخصيته القومية ممارسا لحقوقه الوطنية على أرضه وترابه .

كما يؤكد المجلس دعمه وتأييده لهذه الانتفاضة بكل الامكانيات المتاحة وقرر ايضا تكليف الرئاسة ارسال

كما تداول المجلس ما تعرض له المنطقة من تصعيد خطير يهدد أمن وسلامة الدول الأعضاء والملاحمة الدولية الأمر الذي يعرض المنطقة تخاطر الصراعات الدولية .

أحداث الفتنة الغوغائية بمكة المكرمة

ونظر المجلس الى أحداث مكة المكرمة والفتنة التي أثارها الإيرانيون بحجور بيت الله الحرام وما تعرضت له دولة الكويت من قصف بالصواريخ واعتداءات إيرانية تستهدف أمنها واستقرارها وما وقع من اعتداء إيراني على سفارتي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية في طهران وضرب الناقلات البترولية والسفن التجارية المتجهة من وإلى موانئ دول المجلس في مياه الخليج وما تمخذه تلك الاعتداءات من خرق للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة .. وإجماعا من المجلس الأعلى بضرورة ابعاد هذه المنطقة وشعبها عن تهديدات الحرب واحلال الوئام بين دولها ورغبة في جعل منطقة الخليج بعيدة عن الصراعات الدولية يدعو المجلس ايران للالتزام بمبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بما يكفل اعادة الأمن والاستقرار للمنطقة .

الوضع العربي

كما استعرض المجلس الأعلى الأوضاع العربية واشاد بما اسفرت عنه القمة العربية غير العادية التي انعقدت في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في شهر نوفمبر الماضي من تعزيز للتضامن العربي واعتياده قاعدة اساسية لعمل عربي مشترك هدفه تجسيد وحدة الموقف العربي .

تمنله من مأساة يعيشها شعبا البلدين المتحاربين وما تحدته من انفراقات سلبية تهدد المنطقة .. وأعرب المجلس الأعلى في هذا المجال عن اسفه العميق لما نجم عن هذه الحرب المدمرة وقلقته الشديد ازاء استمرارها ومحاولات توسيع رقعتها ، كما استعرض المجلس الجهود الدولية المبذولة في سبيل وضع حد لهذه الحرب ، واشاد في هذا الشأن بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (٥٩٨) الصادر بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٨٧ باجماع الدول الأعضاء ذلك القرار الذي يمثل ارادة المجتمع الدولي والذي رحب به الرأي العام العالمي لما يستهدفه من حقن للدماء ووقف للدمار .. واذ يؤكد المجلس على قرار القمة العربية غير العادية الذي انعقد بعمان في شهر نوفمبر الماضي والذي يعبر عن الموقف العربي الموحد تجاه الحرب العراقية - الإيرانية والذي التزمته به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ليعبر عن تقديره لموقف العراق الايجابي من قرار مجلس الأمن رقم (٥٩٨) والذي وافق على تنفيذه دون أية تحفظات .

أسف المجلس لتسوية ايران

وبلاحظ المجلس بكل أسف محاولة ايران التسوية ازاء قبول القرار ويطلب المجتمع الدولي وفي مقدمته مجلس الأمن بأن يتحمل مسؤوليته باعتماد الخطوات الكفيلة لتنفيذ قراره رقم (٥٩٨) بأسرع وقت . وأعرب المجلس عن أمله في أن تتخذ ايران موقفا يستجيب لإرادة المجتمع الدولي وان تلي نداء الأمة الاسلامية بانهاء الحرب واحلال السلام وحقن دماء المسلمين وتوفير طاقاتها لمواجهة اعداء الأمة الاسلامية .



قمة مجلس التعاون.. نجاح متواصل وتأكيده للتضامن العربي الشامل

الرسائل الى الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن حول هذا الموضوع نظرا لأهمية هذه الأحداث التي تشكل تطورا هاما ونحويا نوعيا في تاريخ نضال شعب فلسطين .

إشادة بقرار مجلس الأمن الأخير

وفي هذا الصدد يشيد المجلس بقرار مجلس الأمن الأخير حول الموضوع ويناشد المجتمع الدولي ان يتحمل مسؤوليته كاملة لمواجهة هذا الوضع . ويرى المجلس بأن هذه الانتفاضة تشكل واقعا جديدا يحتم الإسراع في عقد مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن باعتبارها الوسيلة الوحيدة المناسبة لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي تسوية سلمية عادلة وشاملة .

اهتمام خاص بالوضع في لبنان

كما أولى المجلس الأعلى اهتماما خاصا بالوضع في لبنان الشقيق وعبر عن الله لما يعاناه الشعب اللبناني الشقيق نتيجة هذا الوضع المؤسف - وناشد اللبنانيين قادة وزعماء وشعبا تغليب مصلحة لبنان والمصلحة العربية العليا على أية اعتبارات أخرى وبذل الجهود المخلصة للخروج من هذه احنة الدائمة والتوصل الى حل سريع يحقق للبنان الشقيق أمنه واستقراره ووحدته اراضيه وسيادته . واذ يؤكد المجلس وقوفه مع لبنان في محنته ليناشد المجتمع الدولي الإسهام في توفير المساعدات الإنسانية الضرورية التي يحتاجها شعب لبنان .

وفي مجالات التعاون

أقر المجلس الأعلى الاستراتيجية الأمنية الشاملة المرفوعة من وزراء الداخلية وأعرب عن ارتياحه لما تحقق من تعاون في المجالات الأمنية ويؤكد على ضرورة اتخاذ خطوات أكثر تقدما من اجل حماية المكتسبات التي حققتها دوله في مسيرة التعاون الأمني .

كما أقر المجلس الأعلى توصيات وزراء الدفاع حول

التعاون العسكري مع التأكيد على أهمية البناء الدائقي للدول الأعضاء لدعم القدرات الدفاعية في اطار التنسيق والتكامل بما يحقق متطلبات الأمن والاستقرار .

تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية

وتدارس المجلس الاعلى سير تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة على ضوء البرنامج الذي أقره المجلس الوزاري وفقا لقرار الدورة السادسة للمجلس الأعلى وأعرب عن ارتياحه لما تم انجازه من خطوات لتنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة .

وأكد على ضرورة استمرار تنفيذ ما تبقى من موادها وصادق على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة عدد من الأنشطة الاقتصادية في مجالات جديدة بالدول الأعضاء وفقا لضوابط ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي أقرها المجلس الأعلى في هذه الدورة كما صادق على السماح لمواطني دول المجلس بممارسة مهن اضافية وفقا لضوابط ممارسة مواطني دول المجلس للمهن الحرة بالدول الأعضاء التي أقرها المجلس الأعلى في هذه الدورة أيضا .

كما صادق المجلس الاعلى على نظام الاقراض البنوي بين الدول الاعضاء .

وحول المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية فوض المجلس الاعلى المجلس الوزاري البدء بالمفاوضات الرسمية مع المجموعة الأوروبية وفق التوصيات المرفوعة اليه من المجلس الوزاري في هذا الشأن .

وتعميقا للتواصل بين مواطني دول المجلس أقر المجلس الأعلى خطة التنمية الثقافية وكذلك مساواة الطلاب في مؤسسات التعليم العالي بالدول الأعضاء .

في مجالات التنسيق

نظر المجلس في الأوضاع النفطية والتطورات الأخيرة في الأسواق العالمية وأكد على ضرورة الحفاظ على استقرار السوق ووجوب التزام جميع دول منظمة الأوبك بالأسعار المقررة والتوقف عن منح الخصومات المباشرة وغير المباشرة ، كما أكد دعمه لجهود المنظمة والتزام الدول الاعضاء بتطبيق حصص الانتاج بموجب اتفاقيتها الأخيرة الرامية الى تثبيت

الاسعار على اساس ١٨ دولارا للبرميل لثبت الاشارة . ويدعو المجلس جميع الدول المصدرة للبتروول من خارج منظمة الأوبك الى التعاون في سبيل تحقيق الاستقرار المشهود في السوق العالمية وذلك بالحد من الانتاج الفائض عن الطلب الفعلي في السوق .

وقد اطلع المجلس الاعلى على اوضاع التبادل التجاري بين دول العالم المختلفة وأبدى قلقه للسياسات الحمائية وخاصة التي تعتمده اليابان تطبيقها فيما يتعلق بفرض الرسوم والضرائب على استيرادها من الزيت الخام والمنتجات البترولية الأخر الذي يعيق حرية التجارة الدولية ويعرقل التبادل التجاري ويحد من زيادة حجمه بين مختلف دول العالم وخصوصا بين الدول النامية والدول الصناعية .. ودعا المجلس الدولي وخاصة الدول الصناعية الى التخلص من اجراءات الحماية واتباع سياسات تجارية أكثر انفتاحا وخاصة نحو الدول النامية بما فيها الدول المصدرة للبتروول . وقرر المجلس الاعلى تكليف السيد عبدالله بشارة الأمين العام الحالي بالاستمرار في عمله على أن يبت المجلس في هذا الموضوع في دورته القادمة وفق النظام الاساسي .

المجلس يعبر عن تقديره لحادم

الحرمين الشريفين

وقد عبر المجلس الأعلى عن بالغ تقديره وامتنانه لحادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ولحكومته وشعبه على كرم الضيافة وحسن الاستقبال اللذين قوبل بهما قادة دول المجلس وأعضاء الوفود المشاركة وعلى التنظيم الممتاز الذي كان له الدور الملمح في تحقيق النتائج التي توصل اليها المجلس الأعلى ويتطلع المجلس الى لقائه في دورته التاسعة في دولة البحرين في شهر جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ الموافق ديسمبر ٨٨ م تلبية لدعوة كريمة من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين .

صدر في الرياض بتاريخ ٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ .

الاعلان الاقتصادي لقمة الرياض

ثم تلا الأمين العام مجلس التعاون الاعلان الاقتصادي لقمة الرياض وفيما يلي نصه :

الروابط بين دول المجلس . وأكد المجلس الأعلى مجددا عزمه وتصميمه على الاستمرار في اتخاذ المزيد من اجراءات تعميق المعاملة الوطنية لزيادة جني مواطني دول المجلس لثمرات العمل المشترك في جميع المجالات .

مؤسسة الخليج للاستثمار

وتقديرا من المجلس الأعلى للدور الهام لمؤسسة الخليج للاستثمار في دفع عجلة التنمية الصناعية وزيادة المشاريع المشتركة كوسيلة فعالة لزيادة مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي النشاط الاقتصادي ومن ثم في تحقيق التقريب في مستويات التنمية في دول المجلس .. فقد وجه المجلس الأعلى مؤسسة الخليج للاستثمار وفعاليات القطاع الخاص في الدول الأعضاء الى تكثيف الجهود والعمل على استئثار الفرص التي توفرها إنجازات المجلس لتوسيع رقعة نشاطات المؤسسة ليشمل عددا أكبر من المشاريع في مختلف دول المجلس .



وفي اطار العلاقات مع العالم الخارجي أكد المجلس الأعلى على أهمية التحرك الجماعي كتوجه اساسي تملبه روح التعاون والمباديء السامية التي يوتكر عليها كيان المجلس .. وبارك التحرك الجماعي تجاه شركاء دول المجلس التجاريين الرئيسيين لدول المجلس وفقا لأهداف وسياسات التعاون مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية وذلك بهدف الوصول الى ترتيبات مناسبة للتعاون الاقتصادي بين المجلس والشركاء التجاريين لدوله توفر الدعم لمسيرة المجلس في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والصناعية لما فيه خير ورفاهية مواطني دول المجلس معربا عن امله في تجارب الشركاء التجاريين لاهداف وتطلعات دول المجلس ورغبتها الأكيدة في قيام تعاون ثمر ومستمر يسهم في خدمة المصالح المشتركة وتحقيق المنافع المتبادلة .

كما استعرض المجلس الأعلى توصيات الاحتجاج المشترك الثاني بين المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي حول سبل دفع المسيرة الجماعية للعمل المشترك ووافق على وضعها موضع التنفيذ لتسهم في رفع كفاءة أجهزة المجلس وتسهيل العمل المشترك لخدمة الأهداف الخيرة التي انشئ من أجلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

صدر في مدينة الرياض في ٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ م .

كلمة الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

بعد ذلك اعطى خادم الحرمين الشريفين الكلمة لصاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين التي ستعقد فيها الدورة التاسعة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية . حيث توه سموه بنجاح القمة وبجهود خادم الحرمين الشريفين في سبيل هبة المناخ الملايم لتجاحها ، وشكر باسم القادة خادم الحرمين الشريفين والشعب السعودي على حسن الاستقبال .

بعد ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين رئيس المؤتمر اختتام المؤتمر .

ولاحظ المجلس الأعلى بارتياح ايضا الاجراءات التي اتخذت لتنسيق السياسات الوطنية وتقريب وتوحيد الأنظمة والقوانين والاجراءات كروافد رئيسية في مسيرة التنسيق الشامل .

وإذ يعرب المجلس الأعلى عن ارتياحه البالغ لما تم تحقيقه من منجزات هامة في مختلف مجالات التعاون فإنه يؤكد عزمه على الإصرار في استكمال الاجراءات اللازمة لانجاز اقامة السوق الخليجية المشتركة وذلك باستكمال توحيد قنات ومستويات التعرفة الجمركية تجاه العالم الخارجي واتخاذ حماية للمنتجات الوطنية في مواجهة المنتجات الأجنبية المنافسة اذا اقتضت الضرورة ذلك لاستئثار الطاقات الانتاجية الخليجية بكفاءة تتيح للمواطنين فرص المشاركة في جني ثمار التنمية الاقتصادية الشاملة وتوفير السلع لهم بأسعار مناسبة ومقاربة .

تحقيق قيام السوق الخليجية المشتركة

ولهذا الغرض أكد المجلس الأعلى على ضرورة قيام لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال مشاوراتها للوصول الى توحيد التعرفة الجمركية في الموعد الذي حدده المجلس الأعلى في دورته السابعة خلال عامين . وبارك المجلس الأعلى المحطات المتخذة تجاه اعتماد الميث المشترك لعملات دول المجلس كخطوة هامة في اطار تنسيق السياسات المالية والنقدية وتحقيق قيام السوق الخليجية المشتركة .

وأكد المجلس الأعلى على عزمه على المزيد من تقريب السياسات وتوحيد الأنظمة والقوانين والاجراءات لتحقيق التكامل الاقتصادي وتسهيل العمل الجماعي لتشجيع التنمية المتناسقة للنشاط الاقتصادي والتبوع والتوسع الموازن والمستمر للقاعدة الاقتصادية في دول المجلس ، ووجه المجلس الأعلى المجلس الوزاري بتقييم التجربة العملية لتطبيق الأنظمة المشتركة التي مضى على اقرارها ثلاث سنوات فأكثر وكلفه باقتراح الاجراءات المناسبة في ضوء هذا التقييم لاقرارها كأنظمة مشتركة تطبق في دول المجلس .. وتحل محل الأنظمة المحلية المشابهة لما تساهم في دعم المسيرة الاقتصادية الهادفة الى تنمية وتوسيع وتدعيم

ادراكا من المجلس الاعلى لأهمية الاهداف السامية التي انشئ من أجلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تستلزم استمرار توسيع اوجه التعاون وتقريبه وتوثيق الروابط بين دول المجلس وتعميق المعاملة الوطنية لمواطنيها ، وانسجاما مع مبادئ الشريعة الاسلامية السمحة والمعطيات التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاستراتيجية لمنطقة الخليج بوجه خاص والمنطقة العربية بوجه عام .

استعرض المجلس الأعلى في دورته الثامنة التي عقدت في الرياض خلال الفترة من ٦ - ٩ جمادى الأولى ١٤٠٨ هـ الموافق ٢٦ - ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ م مسيرة العمل المشترك في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ضوء أحكام بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والبرنامج الزمني الذي تم اقراره لاستكمال تنفيذ ما تقضي به هذه الاتفاقية وفقا لقرار المجلس الأعلى في دورته السادسة .

ولاحظ المجلس الاعلى بارتياح نمو التبادل التجاري فيما بين دول المجلس والمجال الواسع الذي اتاحه تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة للطاقت الانتاجية الخليجية لخدمة سوق اوسع والاستفادة من المزايا الاقتصادية للاتان على نطاق اوسع وتمكين المواطنين من المشاركة في جني ثمار التنمية الاقتصادية لدول المجلس بعد ان ألغيت الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية ومنتجات الثروة الطبيعية ذات المنشأ الوطني وأعطيت الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية والمنتجات ذات المنشأ الوطني وسمح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي .

توسيع مجالات المواطنة الاقتصادية

كما لاحظ المجلس الاعلى بارتياح بالغ استمرار توسيع مجالات تعميق المواطنة الاقتصادية من خلال الاجراءات العملية التي اتخذت للسماح لمواطني دول المجلس الطبيعيين والاعتباريين بممارسة الانشطة الاقتصادية وكذلك السماح للمهنيين ولجميع الحرفيين بممارسة مهنتهم وحرفهم بالإضافة لما اتخذ من خطوات لتمكين مواطني دول المجلس من الاستفادة من الخدمات في مجالات التعليم والشؤون الاجتماعية والصحة وانتقال رؤوس الأموال والمعالجة .